الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 27 جمادى الثانى 1426 هـ 3 اغسطس 2005 العدد 9745

بريد طباعة

إتمام انضمام السعودية للتجارة العالمية` يتصدر الأولويات الاقتصادية المقبلة في عهد الملك عبد الله

وسط تشديدات توليها الرياض نحو حفظ المبادئ والتمسك بالثوابت

الرياض: محمد الحميدي جدة: ابراهيم الفقيه
تترقب الأنظار الاقتصادية في السعودية تواصل الجهود المكثفة التي تجريها السعودية للتوصل إلى إنهاء عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، حيث يتطلع الاقتصاديون لعملية الانضمام في ظل اهتمام الملك عبد الله الذي ساهم بشكل مباشر في تخفيف معوقات الانضمام عبر جملة من المحادثات والزيارات الدولية التي تمت في أعلى المستويات. يضاف لذلك، القرارات المتواكبة مع التطلعات والشروط العالمية للانضمام للمنظمة التجارة العالمية من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يشرّع ويصدر بعض الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى دفع القطاعات الاقتصادية والرفع من أدائها. وتجلت اهتمامات الملك عبد الله عبر زيارته الأخيرة لواشنطن التي أسهمت في تقريب الآراء بين البلدين ودعم إتمام عملية الاتفاق التجاري بين البلدين وسط تشديدات واسعة من الطرف السعودي بقيادة الملك عبد الله بخصوصيات ومبادئ بلاده ، الأمر الذي مدد بعض الشيء دخول السعودية بشكل مباشر للمنظمة العالمية.

وانطلقت السعودية في رحلة جادة من المفاوضات الجماعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بقيادة الملك عبد الله ، بعد أن أدركت الحكومة الجدوى الاقتصادية والمردود الإيجابي العام على البلاد تمثلت في حرص الملك عبد الله في جميع لقاءاته الدولية على تعزيز العلاقات والتبادلات التجارية، نتجت عن ذلك رؤية نضجت في يوليو (تموز) الماضي عبر توجيه الملك كافة الجهات الحكومية بتنفيذ جميع التوصيات التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى والمتضمن التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار، والذي حمل 17 اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، والتي تعمل على إيجاد آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لمعالجة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في السعودية، وإزالتها لتحسين المناخ العام للاستثمار التي هي إحدى العوامل المسرعة في الانضمام. وشدد الملك على أن تتولى الهيئة العامة للاستثمار بالاتفاق مع الجهات المعنية متابعة تطبيق الاتفاقيات التي تعمل على إزالة معوقات الاستثمار على أن يتم الرفع له بنتائج تطبيق تلك الاتفاقيات كل ثلاثة أشهر لمتابعة تنفيذ الجهات الحكومية لتلك التوصيات، وسط الاشتراطات الدولية بخصخصة الشركات الحكومية، وأن تفتح أبوابها للمستثمرين من خارج السعودية، وفي مقدمتهم أميركا وأوروبا. وتوقع المراقبون الاقتصاديون أن تنفيذ توجيهات الملك بإزالة معوقات الاستثمار في السعودية وتطبيقها ستعمل على جذب الكثير من الاستثمارات المحلية والعالمية واستقطاب الرساميل المهاجرة، إذ أنه من المتوقع أن تستقطب الرياض العام المقبل أكثر من 100 مليار دولار والتي منها جزء من الاستثمارات السعودية في الخارج والتي تناهز تريليون دولار والتي يتركز أغلبها في أميركا وأوروبا وتتوزع الاستثمارات الأخرى في دول العالم والخليج. وزاد الملك عبد الله من اهتماماته الاقتصادية بحكم ترأسه للمجلس الاقتصادي الأعلى إذ أعلنت بلاده في أكتوبر (تشرين الاول) الماضي عن عزمها ترويج 20 قطاعاً اقتصاديا وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والتي تشمل خصخصة المرافق والخدمات العامة بما فيها الخدمات الصحية والاجتماعية، كما تضمن بيع أسهم شركات حكومية كشركة الكهرباء السعودية، إضافة إلى فتح تحلية المياه والخدمات الجوية وإنشاء الطرق وتكرير النفط أمام القطاع الخاص، وذلك بعد أن أقر المجلس

الاقتصادي الأعلى استراتيجية للخصخصة في يونيو (حزيران) من العام الماضي والتي تضع أسسا لإجراءات الخصخصة، وتعين القطاعات التي ستعرض للبيع للقطاع الخاص السعودي والمستثمرين الأجانب وتضع جدولا زمنيا لنقل بعض الخدمات إلى مشاريع تجارية خاصة. أبرز الانجازات < وتعددت الانظمة والتشريعات الاصلاحية التي وضعها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتعزيز الاقتصاد السعودي ودعمه ليكون في مصاف الدول المتقدمة. كما انه اوجد للسعودية مكانة اقتصادية دولية تتلائم وما لديها من قوة اقتصادية تمثل قلب الاقتصاد العالمي، قوة النفط الذي تمتلك السعودية منه اكبر احتياطي في العالم وهي اكبر منتجة له.

إن الأسس المتينة والسياسات الاقتصادية الملائمة التي اتخذتها الحكومة السعودية عززت قدرة الاقتصاد السعودي على تحمل التقلبات الاقتصادية العالمية، وآفاق الاقتصاد السعودي واعدة في ظل جهود السعودية المستمرة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية بالإضافة إلى الخطوات التي تم اتخاذها للإسراع في عملية الخصخصة. وسعت السعودية على مواجهة الطلب العالمي من البترول وقدمت من الامدادات اللازمة والتي لم تواجه النقص العالمي وتفي باحتياجاته من الطاقة فقط ، بل حافظت على اسعار النفط اذ كان للامدادات الاثر الكبير في كبح جماح الاسعار التي يريد ان يشعلها مضاربو سوق النفط في العالم والتي كانت ستكون حقيقة عائقا امام النمو الاقتصادي العالمي.

واذا كان سعر البترول تراوح ما بين 54 الى 56 دولارا في غالب ايام العام الحالي 2005 فانه لو لم تلب السعودية احتياجات النفط العالمية، فان الاسعار كما يرى اقتصاديون في سوق النفط انها سوف تتجاوز الـ 80 دولار وربما اكثر من ذلك عندها فعلا يتعرض نمو الاقتصاد العالمي للضرر، ويغزو التضخم اسواق العالم وخاصة اميركا واوروبا. وبقراءة سريعة في بعض من تلك الانجازات التي حققها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ليجعل السعودية دولة قادرة على بناء قاعدة اقتصادية قوية تواكب في سيرها ونموها التحولات الاقتصادية العالمية. ونستعرض الاتي:

إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى < تتمتع المملكة بسجل مشهود من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وقد تبنت حكومة المملكة سياسة تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع الخاص وفتح مجالات أكبر أمام المستثمرين والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجههم من خلال إصدار عدد من الأنظمة وإنشاء الهيئات المعنية، ومنها المجلس الاقتصادي الأعلى ليهتم بالشؤون والقضايا الاقتصادية في المملكة ويتخذ القرارات بشأنها ويقوم ببلورة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل الملائمة لها والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني.

وأصبح المجلس الاقتصادي الأعلى يلعب دوراً إشرافياً في صياغة السياسات الاقتصادية وإدارة الميزانية وتنسيق تنفيذ تلك السياسات بين مختلف الإدارات والجهات الحكومية، كما يقوم المجلس الاقتصادي الأعلى بتقييم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية لتحديد مدى فاعليتها وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، وتنويع القاعدة الاقتصادية للدولة وتعزيز قوتها الاقتصادية التنافسية.

الهيئة العامة للاستثمار < نص تنظيم الهيئة على أن الغرض الأساسي للهيئة هو العناية بشؤون الاستثمار في المملكة ويشمل ذلك القيام بما يلي: إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى. اقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى. متابعة وتقييم الاستثمار المحلي والأجنبي وإعداد تقرير دوري بذلك. إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار في المملكة والترويج لها. التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يمكن الهيئة من أداء مهامها. تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والخارجية والفعاليات المتعلقة بالاستثمار وإقامتها والمشاركة فيها. تطوير قواعد المعلومات وإجراء المسوحات الإحصائية اللازمة لمباشرة اختصاصاتها. وتلك الأهداف تتمحور حول ثلاثة أدوار رئيسة، تحسين بيئة الاستثمار في المملكة، دعم وتنمية الاستثمار المحلي، جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

نظام سوق المال < أنشأت السعودية حديثا هيئة سوق المال السعودي لتنظيم الاوراق المالية في السوق السعودي بعد ان شهدت المدخرات المالية في السعودية تواجدا كبيرا تمثل جزء منه في استثمارات الشركات المساهمة والمدرجة في سوق الاسهم السعودي والبالغ عددها 76 شركة.

وتعمل الهيئة على التأكد من عدالة متطلبات ادراج الشركات في سوق الاسهم وكفايتها وشفافيتها، وقواعد التداول، وآلياته الفنية، ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق، توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية، وضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم وتطبيقها. التحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء من خلال المراجعة الدورية لمدى التزامهم بمعايير كفاية رأس المال، ووضع الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

نظام التعدين الجديد < يتضمن نظام التعدين الجديد وجود الشفافية، حوافز حقيقية تساعد على تشجيع المستثمر، وفتح المجال أمام استغلال خامات الذهب، وجود آليات لتمويل المشاريع التعدينية من البنوك وصناديق التمويل المحلية، سرعة إصدار الصكوك التعدينية يستغرق وقتاً طويلاً، وتوفر تجهيزات البنية الأساسية في المناطق التعدينية النائية. نظام التعدين هو ضمن السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة يهدف الى استغلال موارد المملكة بشكل امثل وسيكون له اثر ايجابي كبير على نمو صناعة التعدين في السعودية. والنظام قد صدر نتيجة عمل استمر لأكثر من ثلاث سنوات تم خلالها استعراض مشاكل التعدين في المملكة والفرص المتاحة من استغلال الثروات المعدنية، كما تم الاطلاع على انظمة وتجارب العديد من الدول التي تملك صناعات تعدينية متقدمة، وقد استعانت وزارة البترول والثروة المعدنية بمرئيات ومساهمات الاجهزة الحكومية والقطاع السعودي الخاص المستثمر والمستفيد من الثروات المعدنية، وكذلك من الخبرات العالمية. ويتمتع نظام الاستثمار التعديني بالوضوح والشفافية، ومن أهم الملامح لهذا النظام تبسيط الاجراءات وتسهيل وتسريع اصدار الرخص المعدنية، وادخال مبدأ منح الرخصة للمتقدم الاول في حالة تساوي المزايا والشروط المقدمة من طالبي الرخصة على ذات المنطقة، وتبسيط وتسهيل الاجراءات للحصول على رخص الاستطلاع والكشف، وذلك لفسح المجال امام اكبر عدد ممكن من المستثمرين، بينما اشترط النظام ان تتوافر في طالب رخصة الاستغلال الكفاية الفنية والمقدرة المالية، وذلك لحماية الثروات المعدنية من التبذير واساءة الاستغلال. اضافة الى ان للمستثمر الحق في الحصول على اي عدد من الرخص، وان ينقب عن جميع المعادن في منطقة الرخصة. كما يؤكد النظام على انه لا يجوز رفض طلب الحصول على الرخصة او عدم تجديدها الا لمبررات واسباب مكتوبة، اضافة الى تأكيده على ضمان معاملة جميع المستثمرين معاملة متساوية وعادلة.

Like 0 Tweet Share

بريد طباعة